

## ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب

### [ The Taxation, Public Debt and Protectorate Triangle in Morocco ]

*Bahloula Rachid*

Département des Sciences Economiques, Université Mohammed V, Faculté des Sciences Juridiques et Economiques, Souissi, Morocco

Copyright © 2020 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

**ABSTRACT:** The Taxation, Public Debt and Protectorate Triangle in Morocco is in the attention center of tremendous importance; through studying the historical stations, which featured the Moroccan taxation system before independence, and its imposition on the Public Debt in order to comprehend the current state that swamped by the rise on the percentage of the debt and shortage in Moroccan tax system on contributing in shrinking the national funding disability and it can form a scientific substance may take a part in deepening our understanding approach to several economic incidents which encountered in Morocco over sensitive stage of its history.

**KEYWORDS:** Tax system, tax reforms, tax, tax revenues, Public Debt.

**ملخص:** يكتسي موضوع "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب" أهمية كبرى من خلال دراسة المحطات التاريخية التي ميزت النظام الضريبي المغربي قبل الاستقلال، واسقاطاته على مديونية البلد، وذلك لفهم الواقع الحالي الذي يتميز بارتفاع كبير في معدلات المديونية وعجز النظام الضريبي المغربي في المساهمة في تقليص عجز ميزانية الدولة، كما يشكل مادة علمية يمكن ان تساهم في تعميق فهمنا لبعض الاحداث الاقتصادية التي عرفها المغرب خلال مرحلة حساسة من تاريخه.

**كلمات دلالية:** النظام الضريبي، اصلاحات جبائية، رسم، مداخيل جبائية، مديونية

#### تقديم

تعتبر الضريبة تلك الاداة الاقتصادية التي تساعد الدولة على تحقيق اهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير موارد مالية مهمة وتشجيع دورة الاقتصاد، اضافة الى دورها في استتباب السلم الاجتماعي. لكن بالمقابل، يؤدي سوء تدبير هذه الاداة الى اختلالات بنيوية عميقة تهدد مستقبل وسيادة البلد.

وفي الحالة المغربية، عرف النظام الضريبي تطورا متواصلا بدأها بمرحلة نظام تقليدي يعتمد على اشكال ضريبية مستمدة من النظام الاسلامي، لكن ضعف المخزن وتعدد ازماته ادخلا البلاد في دوامة المديونية التي ادت الى اختناق البلاد ماليا<sup>1</sup>، مما عجل بتوقيع معاهدة الحماية (1912) التي لم تستطع بدورها الرفع من فعالية ومردودية النظام الضريبي رغم الاجراءات، التي اخذتها سلطات الإقامة العامة، فكانت النتيجة ارتفاع كبير في مديونية البلد التي وصلت الى اعلى مستوياتها سنة 1937. كل هذا يدفعنا الى التساؤل عن تفاعل ثالوث الضرائب والديون والحماية في تاريخ المغرب قبل الاستقلال.

يكتسي موضوع "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب" أهمية كبرى من خلال دراسة المحطات التاريخية التي ميزت النظام الضريبي المغربي قبل الاستقلال، واسقاطاته على مديونية البلد، وذلك لفهم الواقع الحالي الذي يتميز بارتفاع كبير في معدلات المديونية وعجز النظام الضريبي المغربي في المساهمة في تقليص عجز ميزانية الدولة، كما يشكل مادة علمية يمكن ان تساهم في تعميق فهمنا لبعض الاحداث الاقتصادية التي عرفها المغرب خلال مرحلة حساسة من تاريخه.

<sup>1</sup> Adam Barbe, When, "France Used the Public Debt to Colonise Morocco", Orient XXI, 17 February, 2017, pp. 12-20.

وعلى هذا الأساس، فإن اشكالية الموضوع تكمن في دراسة " نتائج التفاعل بين غياب نظام ضريبي فعال واللجوء الكثيف الى الاستدانة ودخول البلاد مرحلة الحماية وما صاحبها من استغلال لمقدرات البلاد".

لدراسة نتائج هذا التفاعل سنحاول، في الفصل الأول، دراسة اختلالات بنية النظام الضريبي المغربي قبل الحماية ودخول البلاد مرحلة الاستدانة تم بعد ذلك سنحاول، في الفصل الثاني، شرح دور الحماية في تطور النظام الضريبي المغربي ومعه معدلات استدانة البلد.

## الفصل الأول: اختلالات بنية النظام الضريبي المغربي قبل الحماية ودخول البلاد مرحلة الاختناق المالي

لقد كان للبنية التقليدية للهيكل الضريبي المغربي و الأعباء العسكرية الكبرى للدولة المترتبة عن حرب تطوان 1859<sup>2</sup>، إضافة إلى سياسة الانفتاح التي نهجها المغرب خاصة بعد توقيع معاهدة "التبادل الحر" مع بريطانيا (1856) و ما صاحبها من تدهور في البنية الاقتصادية نتيجة عجز الميزان التجاري وخروج كتيف للرساميل دورا حاسما في اختناق البلد ماليا مما سهل عملية إخضاعه و استغلاله بعد توقيع معاهدة الحماية (1912).

### المبحث الأول: اختلالات بنية الهيكل الضريبي المغربي و ضرورة الإصلاح

ان أهم ما ميز فترة ما قبل الحماية ،في شقها الجبائي، هو غياب نظام للضرائب أو الرسوم المحلية مقابل سيادة بعض أشكال جبايات توزعت بين ضرائب دينية و سيادية و أخرى تجارية.

لقد شكلت **الضرائب الدينية**، أهم مورد لخزينة الدولة و تجسدت في **الزكاة** التي تعتبر ركنا من إركان الإسلام الخمس ،تطبق على المواشي و المعادن، و هي عبارة عن مبلغ واجب على كل مسلم تأديته للتعبير عن تضامنه مع جماعة المسلمين<sup>3</sup>.

كما تجسدت في **العشور** التي تفرض على الأراضي الفلاحية المنتجة التابعة لسلطة الدولة بنسبة 10%. إضافة إلى **الجزية** التي خضع لها معتنقي العقيدة اليهودية و المسيحية للاستفادة من حماية السلطان المسلم كبديل مالي عن الخدمة العسكرية الإلزامية على المسلمين. وقد عوضت هذه الضريبة بالهدية النقدية و العينية التي دفعت للسلطات في المناسبات و الأعياد الدينية.

إلى جانب الضرائب الدينية ، تشكلت **الضرائب السيادية** من **الخراج** الذي يعبر عن نسبة من المال تؤخذ على الأراضي التي فتحها المسلمين ووزعت عليهم أو تركت لأصحابها من غير المسلمين. إلى جانب **"الموتة"** المتعلقة بالتجهيزات التي كانت القبائل تخصصها لجيوش السلطان و مساعدتي المخزن، و **السخرة** التي تمثلت في العمولة التي دفعها القبيلة للأعوان المخزن المقيمين على أراضيها لأي سبب من الأسباب. إضافة إلى تمويل **"التجريدة"** المسلحة التي تطلب من القبيلة من طرف السلطان عندما يريد القيام بحملة عسكرية يمولها وجهاء القبيلة. إضافة إلى هذه الانماط الضريبية ، تمثلت **"الغرامة"** و **الذريعة** في العقوبتين الجزيرتين على القبيلة التي تكون مسرحا لجرائم أو تمردات تمس بسيادة الدولة.

اما فيما يخص **الضرائب التجارية**، فشكلت المكوس عمودها الفقري، و تمثلت في مجموعة من الرسوم الغير المباشرة التي همت جميع المعاملات التجارية داخل أسواق المدن و البوادي المغربية ، و التي تغير سعرها بتغيير الظروف المحيطة بها حيث ارتبطت بالوضعية الخاصة لبيت المسلمين، ترتفع مع ارتفاع حاجياته،ارتبطت أيضا بطابعها الوضعي حيث لا يعرف الفقهاء لها سعرا.إلى جانب المكوس تشكلت الضرائب التجارية من الرسوم المفروضة على الواردات و سميت **"الصالحة"** والتي تراوح سعرها بين 5% و 15% ، و الرسوم المطبقة على الصادرات و التي عرف سعرها تغيرا مع الظروف المحيطة بها.

ان دراسة بنية الهيكل الضريبي في هذه المرحلة ، تحيلنا على نظام تقليدي أملت الظروف المالية الصعبة التي عاشها المغرب خلال هاته الفترة ، نتيجة ارتفاع النفقات و تقلص الإيرادات ، فكانت النتيجة شكل ضريبي شابته مجموعة من النواقص أدى تفاعلها و تطورها إلى بروز فكرة البحث عن بديل أكثر حداثة و نجاعة و مردودية.

ان أهم ما ميز النمط الجبائي المغربي في هاته الفترة ، هو افتقاره إلى جهاز إداري محنك قادر على تطبيقه بطريقة فعالة ، إضافة إلى اعتماده الكبير على الزكاة و العشور التي لم تكن لترقى إلى مستوى تغطية مصاريف الدولة العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية، إضافة إلى طابعه التمييزي حيث أخضع قبائل دون أخرى خاصة القبائل السهلية ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف هذه القبائل خاصة بعد حرب تطوان ، فكانت النتيجة تقلص المجال الخاضع للضريبة و بالتالي وعائها ومردوديتها كما أخضع فئة من المغاربة لقوانينه دون سواهم ، حيث استفاد الشرفاء و الأعيان و العمال و اصحاب المحمين من امتيازات و إعفاءات ضريبية كبيرة مقابل تحمل الفقراء و المعدمين للجزء الأعظم من الأعباء الضريبية لخزينة المخزن، هذا بالإضافة إلى إجبار قبائل معينة تحيط بعواصم السلطان على تغطية حاجيات الدار العالية و كلفة النقل و التوزيع...مما اتر سلبا على انتاجيتها<sup>4</sup>.

إلى جانب هذا البعد التمييزي في النمط الضريبي المغربي ، ساهمت طريقة إدارة النظام و تجاوزات الجهاز المشرف عليه في الحد من فعاليته و تعميق إحساس المغاربة بحيفه و إجحافه ، حيث تم حجز جزء كبير مما دفعته القبائل من طرف السكان ليقدم جزء يسير للسلطان في حين وزع الباقي على شكل هدايا لكبار موظفي المخزن أو تعويض واجب قبائل أخرى امتنعت عن الأداء. كما تم إقرار نظام جديد يتعلق بالتحديد المسبق للقدر الواجب على القبيلة تأديته بصرف النظر عن الانتاج الحقيقي و عدد رؤوس الماشية ، مما أدى إلى ارتفاع الاعباء المالية للمغاربة. هذه الأعباء زاد من حدتها انخفاض العملة و البنيات التحتية المهترئة إضافة إلى عقد

<sup>2</sup> A la suite de la guerre hispano-marocaine perdue par le Maroc (octobre 1859-avril 1860), un traité de paix est signé, à Tétouan, le 26 avril 1860. Le Maroc doit s'acquitter d'une lourde indemnité financière, concéder des territoires et s'engager à signer un traité de commerce avec le royaume ibérique. Source : République française, Journal Officiel, 27 juillet 1912.

<sup>3</sup>نجيم نور الدين، مقال بعنوان "التطور التاريخي للنظام الضريبي المغربي"، مجلة المعرفة القانونية.

<sup>4</sup> الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار / ضريبة الترتيب 1880م - 1915م، أفريقيا الشرق، 2010م

المخزن صفقات مع العمال يحدد بموجبها المبلغ المحدد في كل صنف من اصناف الضرائب ، ثم يقوم بعد ذلك العمال بدفع المبلغ المحدد مسبقا ليجبروا السكان على دفع مبالغ هائلة تفوق بكثير ما أدوه لبيت مال المسلمين.

إضافة إلى هذه النواقص التي ميزت النظام الضريبي المغربي في هذه المرحلة، ساهم تزايد أعداد الأجانب والمخالفين والمحميين المتمصلين من أداء الجبايات في تقويض أركان هذا النمط الجباي وإحداث شرخ داخل المجتمع المغربي كان من أهم تجلياته ظهور حركات تمرد، كانتفاضة الدباغين سنة 1973، والتي ظهرت كنتيجة لعدم التفاعل الإيجابي مع مطالب أهل فاس بإلغاء المكوس المفروضة على البضائع المعروضة على الأسواق.

أمام هذه الوضعية التي تميزت بتدهور مالية الدولة واحتقان اجتماعي كبير، أدرك السلطان الحسن الأول (1839-1894) ضرورة إعادة ترتيب الأمور من جديد لإعادة القوة لهيكل آيل للسقوط. فعمل ساهم ترتيبه الضريبي الجديد في تقويم عوجاج النظام السابق أم أن تطور الأحداث وتفاعلها ستؤدي إلى فشل الترتيب وإدخال البلاد في أزمة مالية خانقة أدت إلى فقدانه سيادته المالية؟

### المبحث الثاني: فشل إصلاحات النظام الضريبي ودخول البلاد دوامة الاقتراض

لقد صاحب وصول السلطان الحسن الأول إلى الحكم، تأكل سيادة المخزن نتيجة الانهزام في معركة إسلي<sup>6</sup> و حرب تطوان ، إضافة إلى تفكك البنيات الاقتصادية إسقاط لمعاهدة "التبادل الحر" مع بريطانيا والتي أدت إلى عجز تجاري مستديم ساهم في خروج كثيف للرساميل ، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته ظاهرة الحماية القنصلية في تقويض أركان البناء المخزني الاجتماعي والثقافي.

أمام هذه الوضعية المتأزمة، عمل السلطان الحسن الأول على إطلاق مشروع إصلاحات غاياته بناء دولة حديثة عمادها جيش محترف وإدارة عصرية بموارد مستدامة ، لكن هذا المشروع سيصدم بإشكالية مالية الدولة التي تشكل حجر الزاوية في نجاح أي مشروع إصلاحات تحديدي ، فاهتدى إلى فكرة اقرار نظام ضريبي جديد عرف بالترتيب والذي وقع عليه إلى جانب المغرب ممثلو القوى الغربية سنة 1881.

في مفهومها الواسع، تعتبر ضريبة الترتيب تلك الضريبة على الدخل الواجبة على كل من يمارس نشاطا إنتاجيا داخل البلاد ، مغربيا كان أو أجنبيا، غايتها القضاء على تنصل الأجانب ومحميهم من الأداء والتخفيف من وطأة الاحساس بالحيف التي شعر به المغاربة نتيجة الزامهم دون سواهم بالمساهمة في ميزانية المخزن.

لكن هذا الانتقال من القانون الجباي الشرعي إلى قانون وضعي اصطدم بحاجزين كبيرين تمثلتا ، في التوجه الهوياتي للمغاربة الذي تقوى بفعل التدخل الأجنبي، وتأكل سلطة المخزن وكذا المناورات الأجنبية التي لم تكن لتقبل بإصلاح خارج إطار سيطرتها فعمدت إلى دس بندين في القانون المؤسس للترتيب نصا على ضرورة انضباط المغاربة في تأدية الضرائب كشرط أساسي لمطالبة الأجانب بتأديتها (الفصل 2) ، وضرورة إخضاع أي تعديل في القانون إلى اتفاق كل القوى الغربية (الفصل 7). أمام هذا الواقع وأمام غياب جهاز تقني وإداري محنك يسهر على تطبيق القانون و سلطة قادرة على إخضاع جميع المغاربة له ، إضافة إلى ظواهر التوقير والاحترام وإعفاء الشرفاء وقبائل الجبال والثغور... لم يستطع السلطان تطبيق القانون مدة ثلاث سنوات من إقراره ، فعمد إلى تدشين ما عرف في التاريخ المغربي "بحركات السلطان" لإخضاع المغاربة وإكراههم على تأدية ضرائب المخزن ، مما ساهم في تعميق التفكك الاجتماعي والفقر وتدهور كبير في مالية الدولة ، ازدادت وطأتها بعد وفاة الرجل القوي في النظام المخزني "باحمد" ، حيث استغل الأوروبيون رعونته وعدم خبرة السلطان ، فعمدوا إلى إغرائه بشتى أنواع الاختراعات الجديدة ووسائل التسلية التي كلفت خزينة الدولة ، إلى جانب النفقات العسكرية لمواجهة الثوار ، أموال طائلة عمقت عجز ميزانية الدولة التي الذي أدى به إلى إعادة إحياء تجربة الترتيب ابتداء من سنة 1901 ، حيث عمد إلى إلغاء الضرائب الشرعية وإقرار نظام ضريبي جديد غير شامل ، ذو وعاء ضريبي ضيق ، يطبق على المساحات المزروعة فقط ، مما أدى إلى رفض الطبقة الغنية المتمثلة في زعماء القبائل والزوايا والعلماء والأجانب والشرفاء ، وبالتالي العمل على إفشاله. فكانت النتيجة إسقاط الضرائب الجديدة والقديمة ، مما أدى إلى تعميق الأزمة المالية في ظرف كانت البلاد في أمس الحاجة للمال لمواجهة الاعباء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هذا الظرف استغلته فرنسا لمحاولة تنفيذ مخططاتها الاستعماري الهادف إلى السيطرة على البلاد بطريقة سلمية ، تماشيا مع فلسفة وزير خارجيتها Théophile Delcassé ، والتي شكل السلاح المالي عمودها الفقري، من خلال سلسلة من القروض بدأتها شركة Cautsh<sup>7</sup> بقرض قيمته 5,7 مليون فرنك سنة 1902 ، ثم قروض إسبانية وإنجليزية سنة 1903 لتلبية الحاجيات المالية للسلطان ، ليأتي دور القرض الكبير لسنة 1904 بموجب الاتفاق الودي الفرنسي -الإنجليزي<sup>8</sup> بقيمة 62,5 مليون فرنك فرنسي.

إلا ان هذا القرض لم يستطع تحسين الوضعية المالية للبلاد ، حيث لم يحصل المغرب سوى على 10,5 مليون فرنك في حين استعمل الباقي في خدمة الديون السابقة ومصاريف الاداء والاصدار. أمام هذا الوضع ، وجد المغرب نفسه في حاجة ماسة إلى مصادر مالية جديدة ، حتى قبل نهاية سنة 1904 ، ليدخل بعد ذلك في سلسلة من القروض لتسديد القروض السابقة ، وصلت سنة 1910 إلى 101 مليون فرنك فرنسي مليون معلنة بذلك اكتمال عملية خنق المغرب ماليا.

إن دراسة مديونية المغرب في هاته الفترة ، تؤكد بالملحوس أن حجم الدين بالنسبة للنتائج الوطني الخام (PIB) لم يكن مقلق بشكل كبير، حيث شكل 10% من الناتج الوطني الخام فقط سنة 1904 ، ليرتفع إلى 25% سنة 1912 ، مما يؤكد أنه كان بالإمكان تخفيضها باعتماد نظام ضريبي فعال ، لكن السلطات المركزية لم تستطع الوصول إلى الموارد الضريبية نتيجة "قطع" العلاقة بين المغاربة والمخزن نتيجة التغلغل الأوروبي ، حيث رأى المغاربة في السلطان، بعد اصلاح 1901 ،

<sup>5</sup>محمد كنيبي ، المغرب : التطور الاقتصادي الاجتماعي ، موقع وزار الاقاف والشؤون الإسلامية.

<sup>6</sup>معركة إسلي هي معركة قامت بين المغرب وفرنسا في 14 أغسطس 1844 م بسبب مساعدة السلطان المغربي أبو الفضل عبد الرحمن بن هشام للمقاومة الجزائرية ضد فرنسا واحتضانه للأمير عبد القادر الشبي الذي دفع الفرنسيين إلى مهاجمة المغرب عن طريق ضرب ميناء طنجة حيث أسقطت ما يزيد عن 155 قتيل ثم ميناء تطوان ثم ميناء أصيلة. انتهت المعركة بانتصار الفرنسيين وفرضهم شروطا قاسية على المغرب. تمثلت هذه الشروط في اقتطاع فرنسا لبعض الأراضي المغربية وفرضها غرامة مالية على المغرب ومنعها المغاربة من تقديم الدعم للجزائر؛ المصدر :موقع المنتدى المغربي للدفاع والتسلح.

<sup>7</sup>فرع التجمع الصناعي شنيدر

<sup>8</sup>"الاتفاق الودي" اسم يُطلق على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعتها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا في 8 أبريل 1904 م بعد تسوية عدد من النزاعات الاستعمارية التي كانت ناشبة بينهما ، والتي كانت تشير وتقتنذ إلى تحسّن ملحوظ في العلاقات الأنجلو-فرنسية" ، ويكيبيديا.

حليف للاوروبيين وجب اعلان العصيان أمام قراراته، فبدأت تظهر ثورات أدت في النهاية إلى تنازله عن العرش لفائدة أخيه عبد الحفيظ الذي لم يستطع تغيير منح الامور.

أن قوة الديون كوسيلة للغزو الكولونيالي، لم تكن فقط في طبيعتها المالية الصرفة بل أيضا في دورها السياسي، حيث تطلبت إنشاء مؤسسات ضرورية لمراقبتها وتسييرها، هذه الاخيرة أدت إلى تقويض دور الدولة و سيادتها ، حيث تم بعد توقيع قرض 1904 ، إنشاء إدارة مراقبة الدين بغية استخلاص المداخيل الجمركية لخدمة هذه الديون ، ثم بعد ذلك ، وبعد قرض 1911، قامت هذه الإدارة بتحصيل جميع مداخيل الجمارك و الضرائب الحضريّة للدار البيضاء إلى جانب تنظيم الشرطة و الأمن في البلاد.

إضافة إلى هذا ، تضمن قرض 1904 انشاء بنك الدولة المغربية ((BEM) ، الذي انشأ سنة 1907 بعد معاهدة الجزيرة الخضراء (1906) ، وتم الاشراف عليه من طرف القوى الموقعة على الاتفاق ، وسيطر على جميع مفاصل النظام المالي والنقدي المغربي من خلا إصدار النقد و الحق الحصري لإصدار القروض المستقبلية... لنصل إلى سنة 1912، حيث اصبح بنك PARIBAS المهيمن على النظام المالي و الاقتصادي بالبلد، من خلالترأسه تجمع بنكيكان قد اصدر قروض 1904 و 1910، وكذلك من خلال الهيمنة على ((BEM) ، ذلك ان رئيس هذا الخير لم يكن سوى نائب رئيس بنك. PARIBAS.

ولأن البنك وضع نصب عينه السيطرة على أنشطة الاقتصاد المغربي ضمن اواوياته ، فقد عمل على إنشاء الشركة العامة المغربية "Génaroc" ، التي أصبحت تهيمن على جميع أنشطة الاقتصاد الوطني ، مهياً بذلك الظرف لإخضاع المغرب لنظام الحماية. هذا النظام عمل على اطلاق مجموعة من الاصطلاحات، شكلت الضريبة منها حجر اساس النظام الجديد. فهل ساهمت هاته الاصطلاحات في الرفع من فعالية النظام الضريبي المغربي و بالتالي حل مشكل المديونية البلد، ام على العكس من ذلك ساهمت في تكريس اختلالات النظام السابق.

### خاتمة الفصل الأول

أدى فشل اقامة نظام ضريبي عصري ، قادر على توسيع الوعاء الجبائي و تنويع موارد الدول إلى تأزيم المغرب ماليا و جره إلى مستنقع الاقتراض تمهيدا لإخضاعه لنظام الحماية. فهل ساهمت اصلاحات النظام الجديد من الرفع من فعالية النظام الضريبي المغربي، ام على العكس من ذلك عمقت ازمته معلنة بذلك دخول البلد في حلقة مفرغة من الديون.

### الفصل الثاني: دور الحماية في تطور النظام الضريبي و مديونية المغرب

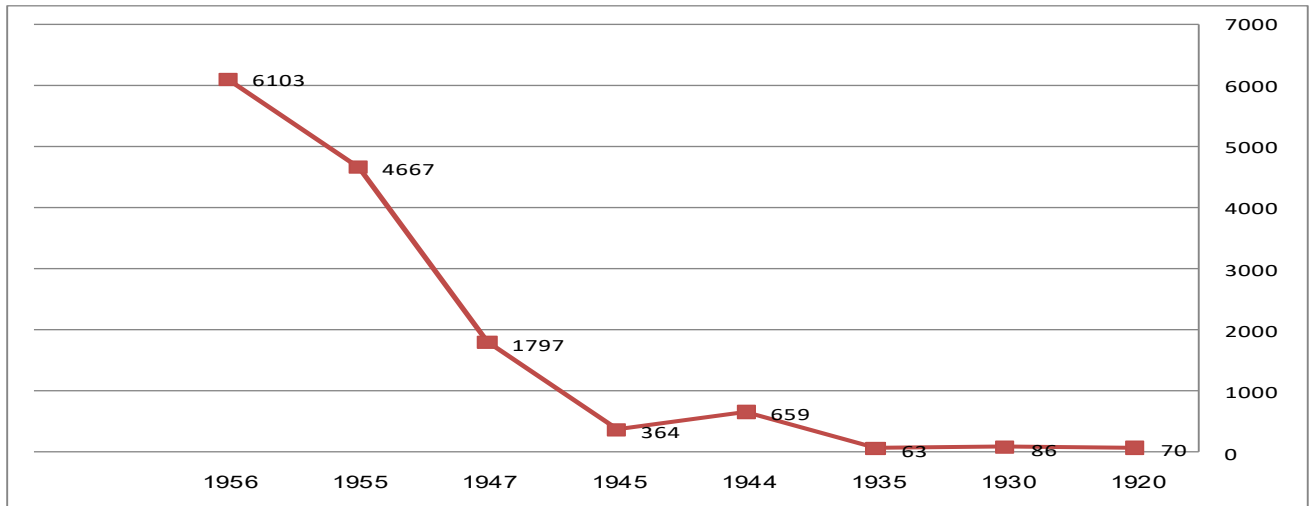
لقد تميز النظام الضريبي المغربي خلال فترة الحماية بالتنوع ، و ضعف المردودية ، و شكلت الضرائب الغير المباشرة عموده الفقري. هذه الاخيرة ، لم تساهم إلى جانب الضرائب المباشرة في الرفع من مداخيل الدولة ، الشيء الذي ادى الى اللجوء إلى القروض الخارجية التي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال هاته الفترة.

### المبحث الأول: بنية و مردودية النظام الضريبي المغربي خلال مرحلة الحماية

لقد كان للأزمة المالية الخانقة التي عاشها المغرب بداية القرن العشرين ، دورا حاسما في دخول المستعمر، الذي عمل على وضع الأسس الأولى لتسهيل عملية استغلال البلد من خلال وضع مجموعة من الآليات شكل النظام الضريبي عمودها الفقري. هذا النظام ، عمل على تكريس مقتضيات معاهدة الجزيرة الخضراء و معاهدة الحماية و تراكم التجارب السابقة ، فكانت النتيجة نظام ضريبي متنوع مستوحاة من التجربة الفرنسية أغنى موارد الإقامة العامة و دعم مواردها و انضج ظروف الاستغلال الأمثل لمقدرات البلد و ثرواته. وعموما يمكن التمييز، خلال هاته الفترة ، بين الضرائب المباشرة و أخرى غير مباشرة.

يقصد بالضرائب المباشرة ، تلك الضرائب المفروضة على الأشخاص و الممتلكات ، والتي تميزت بالثبات و الانتظام النسبي ، و تشكلت خصوصا من ضريبة الترتيب ، التي شكلت أهم مورد مباشر لخزينة الدولة ، و التي عرفت أول تطبيق لها بإقليم الشاوية سنة 1912 ، لتنتقل بعد ذلك إلى باقي المغرب الغربي ابتداء من سنة 1913. و في سنة 1915، أدخلت تعديلات على هذه الضريبة و تضمنت: الضريبة على المحاصيل الزراعية السنوية و الضريبة على الأشجار المثمرة و الضريبة على المواشي.

لقد عرفت مردودية هذه الضريبة تباين و عدم انتظام ، خاصة بعد 1920، كنتيجة حتمية للظروف الطبيعية التي عرفها المغرب (خاصة جفاف 1945) و كذا تساهل المستعمر في السنوات الأولى في عملية تحصيلها. (الرسم البياني 1)



الرسم البياني رقم 1: مردودية الترتيب بين 1920 و 1956

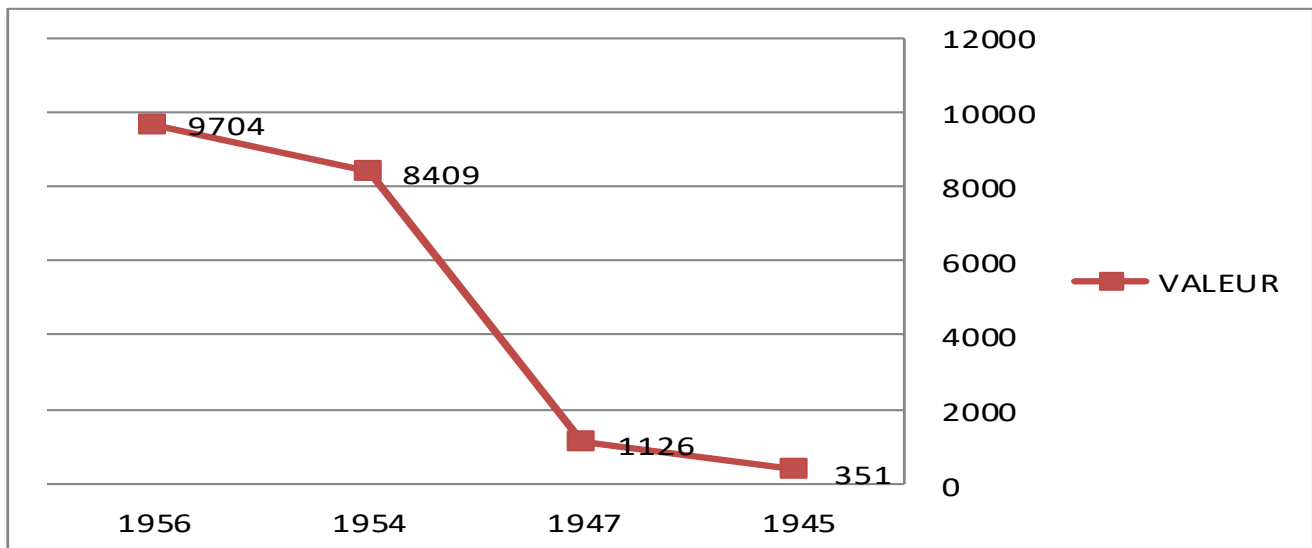
Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, « Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs », Remises, n. 6, juillet- décembre 2017, pp. 181-182.

وقد تميزت هذه الضريبة ببساطتها ، و مرونة تحصيلها ، وإمكانية الطعن فيها أمام السلطات ، إلا أنها لم تكن عادلة نظرا لعدم إمكانية خصم الأعباء العائلية من المداخل الخامة.

إضافة إلى ضريبة الترتيب ، نصت المادة 61 من اتفاقية الجزيرة الخضراء على فرض ضريبة حضرية، صدر ظهير منظم لها سنة 1918 ، و خضعت لها المباني المعدة للسكن أو الأغراض التجارية أو الصناعية بما فيها الآلات و المعدات والفضاءات المستغلة بصفة دائمة في التجارة أو الصناعة بشرط ألا تكون مزروعة.

كما نص الفصل 94 من نفس الاتفاق ، على إحداث ضريبة البتانتا (patente) التي طبقت على جميع الأشخاص المعنويين و الطبيعيين الذي يزاولون مهنة أو صناعة أو تجارة في المغرب ، هذه الضريبة بدأ العمل بها سنة 1920 ، وتميزت مردوديتها بالضعف مقارنة مع الضريبة المطبقة في فرنسا حيث نجدها أقل بأكثر من 8 مرات من نظيرتها الفرنسية.

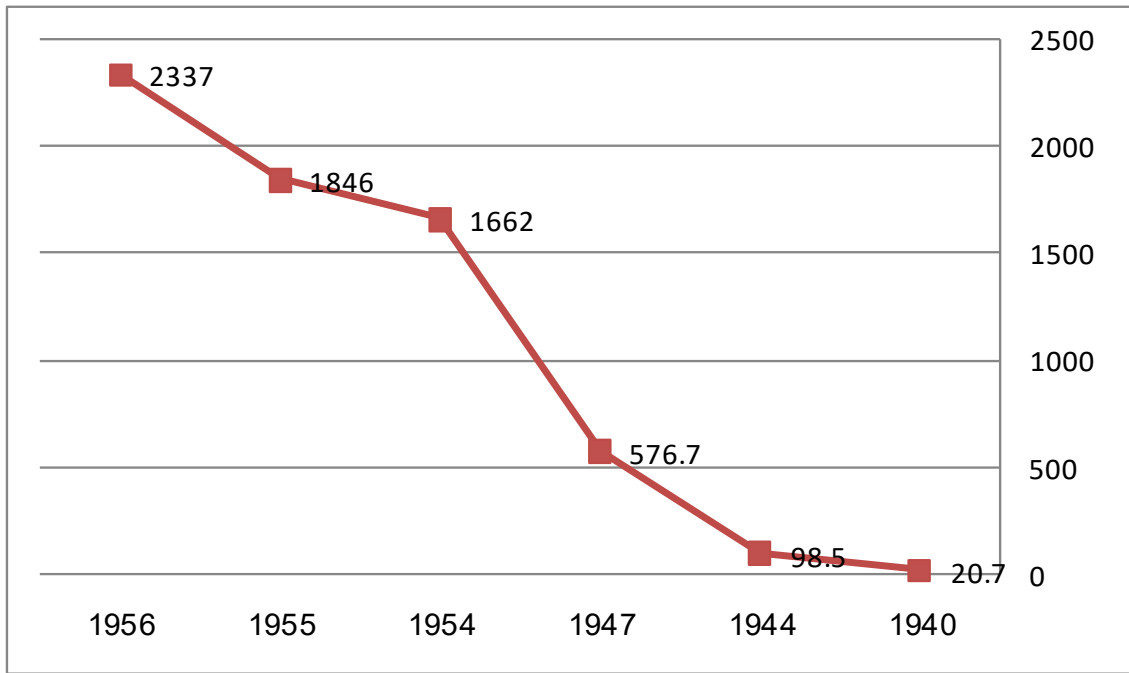
إضافة إلى هذه الضريبة ، تم إحداث ضريبة إضافية على البتانتا سنة 1941 ، هذه الضريبة طبقت على الأرباح السنوية التي حققها كل شخص طبيعي أو معنوي ، و خضعت لتغييرات كثيرة لتشجيع مناخ الاستثمار بغية إنشاء مقاولات جديدة و عرفت مردوديتها تسارعا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية (الرسم البياني 2).



الرسم البياني رقم 2: مردودية الضريبة الاضافية على البتانتا بين 1945 و 1956

Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, « Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs », Remises, n. 6, juillet- décembre 2017, pp. 181-182.

وقد طبقت هذه الضريبة على كل شخص حقق أرباح وصلت إلى 150.000 فرنك بمعدل تراوح بين 15% و 18% دون احتساب خصم الأعباء العائلية. كما أحدثت ضريبة على المرتبات و الأجور بظهير 30 أكتوبر 1939، لمواجهة أعباء الحرب العالمية الثانية و خضعت لتعديل في معدلها الأصلي 10% الذي تم تخفيضه ابتداء من سنة 1954. أما مردوديتها فقد عرفت ارتفاعا كبيرا منذ إنشائها (الرسم البياني 3)



الرسم البياني رقم 3: مردودية الضريبة على المرتبات والأجور بين 1940 و 1959

Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, « Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs », Remises, n. 6, juillet- décembre 2017, pp. 181-182.

ويعزى هذا الارتفاع إلى التطور الاقتصادي والإداري الذي عرفه المغرب خلال هاته الفترة، حيث شكلت الفترة بين 1940 و 1947 ذروة الارتفاع بانتقال المردودية من 20,7 مليون فرنك إلى 576,7 ، لكنها مع ذلك لم تشكل سوى 12 % من مجموع الضرائب المباشرة و 4 % من المداخل الضريبة في نهاية الحماية ، مما يؤثر على ضعف دورها في مداخل الدولة.

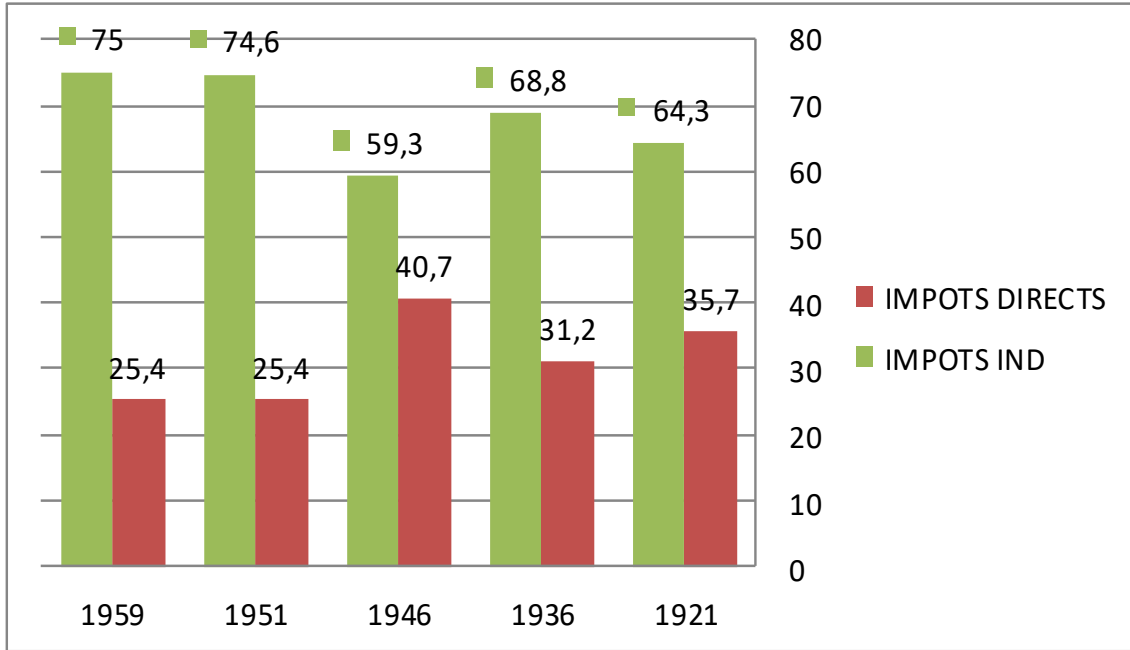
أما الضرائب الغير المباشرة ، فتكونت من الضرائب الجمركية التي نصت معاهدة الجزيرة الخضراء على ضرورة إصلاحها حيث عملت سلطات الإقامة العامة، بعد دخول معاهدة الحماية حيز التطبيق، على فرض تعرفه جمركية موحدة. اما فيما يتعلق بالواردات على الحدود المغربية الجزائرية ، فنظمت باتفاق خاص بين المغرب و فرنسا و آخر بين المغرب و اسبانيا. هذا في الوقت الذي تم فيه إعفاء جميع السلع المصدرة ما عدا المنتجات الاستخراجية التي لم تتحمل سوى رسم الاحصاء. في حين تم تنظيم ضريبة التسجيل ، بظهير 15 يوليوز 1914 ، هذه الضريبة عرفت رفض من طرف المغاربة لها فتم حلها بتاريخ 11 مارس 1915. إضافة إلى هذا، طبقت ضريبة الدمغة بمقتضى ظهير 15 ديسمبر 1917، و اعتبرت من فصيلة ضرائب الاستهلاك تفرض على أنواع معينة من المعاملات التي تتضمن وثائق مكتوبة تتخذ عادة طابعا بقيمة معينة يلصق على الوثيقة.

مع دخول المغرب مرحلة الحماية ، تميز النظام الضريبي المغربي بالتنوع و ضعف المردودية ، حيث تكونت من مجموعة من الأشكال الضريبية التي شهد كل واحد منها على مرحلة من تطور البلاد خلال القرن التاسع عشر ميلادي ، و توزعت بين الضرائب التقليدية المتمثلة خصوصا في الزكاة و العشور و الضرائب المفروضة بموجب الاتفاقيات التجارية بين المغرب و باقي الدول الاستعمارية إضافة إلى الضرائب المفروضة بموجب معاهدة الجزيرة الخضراء.

أمام هذا البناء الضريبي الذي شابته مجموعة من النقائص ولتسهيل عمليات استغلال البلاد عملت سلطات الحماية على إدخال مجموعة من الإصلاحات الجبائية لجعل النظام أكثر فعالية و ملائمة مع الظرف الاقتصادي والسياسي الذي عرفه العالم. هذه الإصلاحات توزعت على مجموعة من المراحل:

- **1912-1920**: خلال هاته الفترة، عملت الإقامة العامة على تقنين الضرائب المنصوص عليها في اتفاقية الجزيرة الخضراء وكذا جعل النظام الضريبي أكثر بساطة و سلاسة، وهكذا تم تعديلا ضريبة الترتيب و إنشاء ضريبة التسجيل و الضريبة الداخلية على الاستهلاك، خاصة استهلاك السكر و الكحول ، كما تم إنشاء ضريبة الدمغة 1917 و الضريبة الحضرية 1918 و ضريبة البتانتا 1918.
- **1920 – 1928**: خلال هاته الفترة تم الرفع من مردودية الضرائب الموجودة و توسيع وعائها لتشمل سلع أخرى (الهيدروكربورات 1928).
- **فترة الحرب العالمية الأولى**: خلال هاته الفترة، عرفت مردودية الضرائب تراجع كبيرا (30 % بالنسبة للضرائب الجمركية بين 1940 – 1944 مثلا) ، فكان من الضروري إحداث ضرائب مباشرة جديدة لعل أبرزها الضريبة على المرتبات و الأجور 1939 و الضريبة التكميلية على البتانتا 1941.

إن النظر إلى بنية الهيكل الضريبي خلال فترة الحماية ، يحيلنا على نظام ضريبي هجين ، تكون من ضرائب الفترة السابقة للحماية التي أضيفت إليها ضرائب جديدة كانت الغاية منها الرفع من مداخيل الخزينة التي استعملت في مصاريف التجهيز والتسيير و النفقات الاجتماعية. هكذا شكلت الضرائب الغير المباشرة العمود الفقري للنظام ، حيث نجدها تمثل في السنوات الأخيرة من الحماية 74 % من عائدات الضرائب في حين لم تشكل الضرائب المباشرة سوى 26 % من عائدات الضرائب (الرسم البياني رقم 4).



الرسم البياني رقم 4 تطور الضرائب المباشرة و الغير المباشرة

Mohamed Harakat: « Finances publiques et fragilité: de la réforme de l'Etat par le budget et l'évaluation des politiques publiques », Tome 1, Rabat, 2017.

و يفسر ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في خزينة الدولة ، بتخوف سلطات الحماية من أن يؤدي رفعها إلى نتائج سلبية على الساكنة الأوروبية من جهة و رفض المغاربة لها لكونها ضريبة تمس القوانين الضريبية للإسلام حيث الواجب الضريبي يستمد مشروعيتها من الشرع من جهة أخرى.

إضافة إلى هذه المساهمة الغير المتكافئة في ميزانية الدولة بين الضرائب المباشرة و الغير المباشرة ، تميز النظام الضريبي المغربي في هاته الفترة بضعف معدلات الضريبة المطبقة وعدم إخضاع بعد المداخيل للضريبة (خاصة القيم المنقولة و الموارد و الدخل العام). أمام هذه النواقص ، عرفت مردودية النظام الضريبي ضعفا كبيرا لم تستطع معه تغطية جميع مصاريف الدولة ، فكانت النتيجة لجوء سلطات الحماية إلى الاقتراض لسد حاجيات البلاد المالية. فما هي اذن خصائص المديونية المغربية خلال هاته الفترة؟

### المبحث الثاني: فشل إصلاحات النظام الضريبي و دخول البلاد دوامة الاقتراض

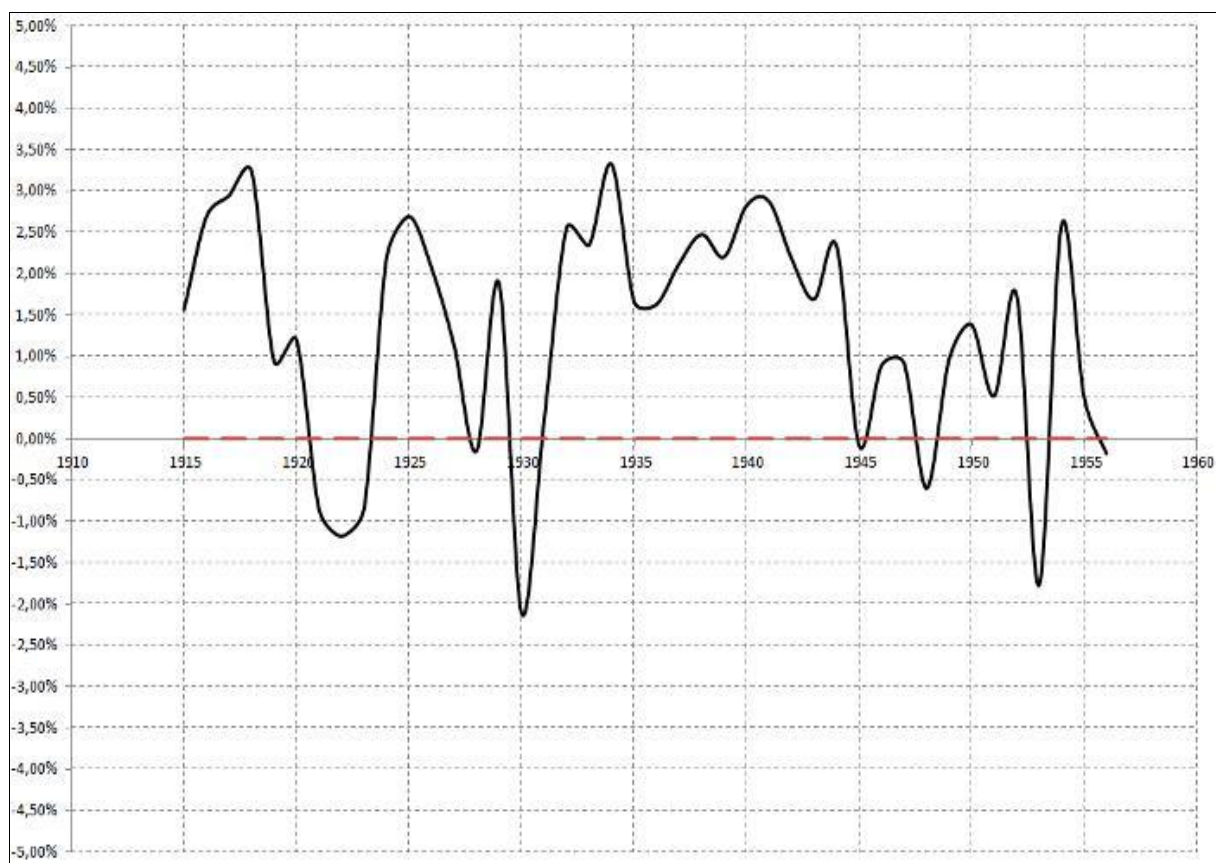
أمام الارتفاع الكبير لديون المغرب بداية القرن الماضي ، لم يؤدي إقامة نظام الحماية إلى نهاية شكل المديونية بل على العكس من ذلك عرفت ديون البلد ارتفاعا كبيرا وصلت معه إلى أعلى مستوياتها سنة 1937 (انظر الرسم البياني 5)



الرسم البياني رقم 5: نسبة الديون بالنسبة للناتج الوطني الخام بين 1915 و1956

Adam Barbe, " Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201.

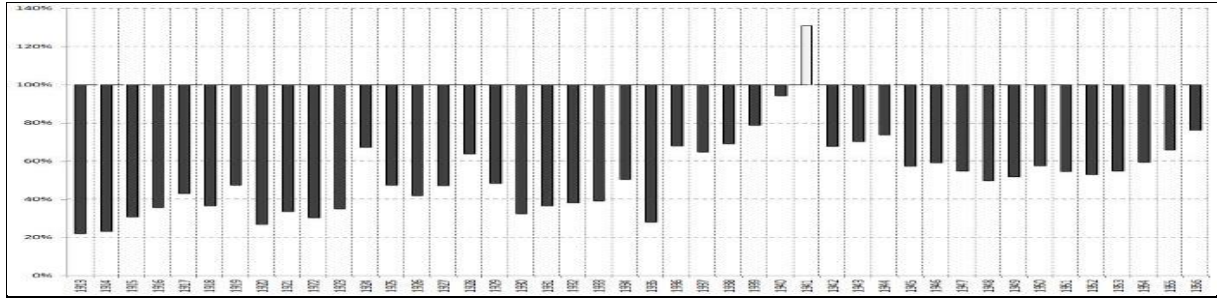
إن من أكبر مفارقات مديونية المغرب خلال هاته الفترة ، عدم ارتباطها بميزانية الدولة التي عرفت فائضا كبيرا (انظر الرسم البياني 6) و لكنها بالمقابل ارتبطت، وبشكل كبير، بعجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الوردات التي لم تستطع صادرات البلاد تغطيتها. (انظر الرسم البياني 7).



الرسم البياني رقم 6: فائض ميزانية المغرب بين 1915 و1956 (% PIB)

Adam Barbe, " Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201





الرسم البياني رقم 7: تغطية الصادرات للواردات بين 1913 و1956

Adam Barbe, "Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201.

تعود جذور العجز المستديم لميزان الأداء المغربي، إلى طبيعة النظام التجاري الذي خضع في الفترة الممتدة بين 1913 و1939 إلى معاهدة الجزيرة الخضراء، هذه الأخيرة نصت على عدم إمكانية الرفع من الضرائب الجمركية المحددة في 12، 5، فكانت النتيجة دولة مفتوحة الأبواب في عالم تميز بتزايد حدة السياسات الحمائية كاسقاط حتمي للكساد العظيم<sup>9</sup> الذي عرفه العالم في هذه الفترة، مما أدى إلى إفشال أية استراتيجية تصنيعية وعرض الانتاج المحلي لمخاطر كبيرة.

ولعل العلاقة التجارية مع اليابان، تعتبر من أهم تجليات سياسة الباب المفتوح و اسقاطاتها السلبية، حيث ظهرت السلع اليابانية بالمغرب اول مرة سنة 1922 ليصبح هذا البلد، بعد سنة 1934، ثاني شريك تجاري للمغرب بعد فرنسا. ولعل اهم ما ميز العلاقة التجارية بين المغرب واليابان، هو انعدام التوازن حيث لم تستورد اليابان من المغرب سوى الفوسفات التي قررت بعد سنة 1931 استيراده حصريا من الولايات المتحدة الأمريكية. وعموما، يمكن اسقاط هاته العلاقة التجارية اللامتوازنة مع اليابان على باقي الشركاء الآخرين: الولايات المتحدة والصين وكوريا ورومانيا في حين شكلت إيطاليا وبريطانيا الاستثنائيين الوحيدين، حيث استوردت هاتين الدولتين ثلاث مرات أكثر من صادراتهم للبلد.

هذه الوضعية، التي عمقت عجز الميزان التجاري المغربي، لم تعرف تغير ملحوظ سوى سنة 1939، حيث استفادت فرنسا من ظروف الحرب العالمية الثانية لتخرق بنود معاهدة الجزيرة الخضراء، عن طريق وضع نظام مراقبة المبادلات التجارية خاصة الواردات الآتية من بلدان أخرى (التي شكلت في بعض الأحيان 60% من مجموع مبادلات البلد مقارنة مع فرنسا الشريك الاول للبلد).

أمام هذا العجز المزمع لميزان الأداء<sup>10</sup>، كان لا بد من تشجيع تدفق الرساميل لإعادة التوازن، فكان اللجوء إلى الديون احد الحلول التي لجأت اليها سلطات الإقامة العامة. هذاالديون شكلت في الفترة الممتدة من 1912 الى 1945، بين 25% إلى 30% من مجموع تدفق الرساميل على المغرب.

إن دراسة العلاقة بين قروض المغرب و ناتجه الوطني الخام في فترة الحماية، تبين انخفاض مستويات الديون من 30% إلى 20% بداية دخول نظام الحماية حيز التطبيق، لترتفع بعد ذلك بشكل كبير وصلت معه الى أعلى مستوياتها سنة 1937، كنتيجة للانكماش المالي الكبير الذي صاحب الكساد العظيم. هذا المنحى التصاعدي للديون، توقف بعد ذلك خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية نتيجة ارتفاع مستويات التضخم التي ساعدت على تقليص مستويات الديون، لكن بالمقابل لم تساهم في تقليص المبالغ المخصصة لخدمة الديون، حيث استمر المغرب في تسديدها بطريقة منتظمة من ميزانية الدولة، مما ادنا إلى تحويل كميات كبيرة من الثروة المغربية الى فرنسا كمصاريف خدمة الدين.

إن دراسة بنية ديون المغرب خلال هاته الفترة، تمكن من التمييز بين قروض مباشرة للحكومة المغربية، تم تخصيص حوالي 17% منها لأداء الديون السابقة (consolidations loans) و70% في إنشاء الأشغال العمومية و البنيات التحتية في حين لم تمثل المبالغ المخصصة للصحة و التعليم سوى 10%. اضافة الى هذه القروض المباشرة، تكونت مديونية المغرب من قروض غير مباشرة، بضمانة الحكومة المغربية، خصصت لبعض الشركات المتخصصة في انشاء البنيات التحتية كشركة طاقة الكهربائية و شركة السكك الحديدية المغربية... (الجدول رقم 1)

<sup>9</sup>الكساد الكبير أو الانهيار الكبير بالإنجليزية Great Depression هي أزمة اقتصادية حدثت في عام 1929 م وتعتبر من أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 والمسماى بالثلاثاء الأسود.

<sup>10</sup>ميزان المدفوعات أو الأداءات بيان إحصائي يسجل -طبقا لمنهجية محددة- كل المبادلات التجارية (السلعية والخدمية)، وجميع التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية دول العالم، المصدر: موقع الجزيرة.

<sup>11</sup>Adam Barbe, *Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956*, mémoire de master, Paris School of Economics, 2016.

جدول رقم 1: توزيع نسبة الديون المباشرة و الغير المباشرة حسب الاستعمال

Loans	Constant francs 1939
<b>Direct loans</b>	
Consolidation loans	16.60 %
Other direct loans	56.76 %
Total	73.36
<b>Indirect loans</b>	5.27 %
Ports	9.69 %
Energie ´electrique du Maroc	10.36 %
´Railways	%33.1
Towns	26.64 %
Total	100 %
<b>Total</b>	

Source: Extrait de Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956, Adam Barbemémoire de master, Paris School of Economics, 2016.

و يمكن تفسير هذه البنية بالاستراتيجية الفرنسية القائمة على تمويل الاستثمارات عن طريق القروض الفرنسية ، خاصة ان النظام الضريبي يحتاج إلى بعض الوقت لتحصيل المبالغ اللازمة لهاته الاستثمارات، فكانت النتيجة حصول المستعمر على بنيات تحتية ضرورية لاستغلال البلد مع تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تأدية خدمة الدين و فوائده.

### خاتمة الفصل الثاني

أمام ضعف مردودية النظام الضريبي المغربي خلال فترة الحماية ، لجأت سلطات الحماية إلى القروض لتمويل البنايات الأساسية الضرورية لاستغلال البلاد ، هذه القروض عرفت ارتفاعا كبير وصلت معه إلى ذروتها سنة 1937، لتتراجع بعد ذلك تحت تأثير التضخم. وعموما، يمكن اعتبار تحويلات خدمة الديون المغربية والفوائد المترتبة عليها إحدى أكبر تجليات نقل ثروات البلد إلى المستعمر الفرنسي.

### خاتمة

لقد أدى فشل النظام الضريبي المغربي إلى اختناق البلد ماليا ، مما عجل بتوقيع معاهدة الحماية سنة 1912 التي نصت على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والضريبية...

لم تؤد الإصلاحات الضريبية التي ادخلتها الإقامة العامة على النظام الضريبي المغربي إلى الرفع من مردوديته، بل على العكس من ذلك ساهمت في تعميق ازمته مما ساهم في ارتفاع مديونية البلد طيلة فترة الحماية.

وبعد حصول المغرب على استقلاله السياسي ، ورث نظاما ضريبيا تحكمه ابعاد مالية صرفة ، فكان ان بادر إلى ادخال مجموعة من التعديلات للرفع من نجاعة ومردودية هذا النظام. فهل ساهمت هذه التعديلات في اقامة نظام ضريبي حديث قادر على اغناء خزينة البلد وتشجيع دورة الانتاج والاستثمار، ام على العكس من ذلك عمقت من ازمته مع ما يمكن ان يترتب على ذلك من ديون يمكن ان ترهن سيادة ومستقبل البلد.

### REFERENCES

### المراجع

- [1] الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880م - 1915الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2010.
- [2] Barbe (Adam), *Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956*, Mémoire de Master, Paris School of Economics, 2016.
- [3] Mohamed Harakat, *Finances publiques et fragilité: de la réforme de l'Etat par le budget et l'évaluation des politiques publiques*, T. 1, Rabat, 2017.
- [4] Mohamed MOTEA, « *Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs* », *Remises*, n. 6, juillet-décembre, 2017, pp.
- [5] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي بعنوان "النظام الضريبي المغربي التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي"، الصادر سنة 2012.
- [6] نجيم نور الدين، مقال بعنوان "التطور التاريخي للنظام الضريبي المغربي"، مجلة المعرفة القانونية.
- [7] ADAM BARBE, *When France Used the Public Debt to Colonise Morocco*, ORIENT XXI, 17 FEBRUARY 2017
- [8] Albert Ayache, *Le Maroc, bilan d'une colonisation*, Paris, Editions sociales, 1956.
- [9] Georges Hatton, *Les enjeux financiers et économiques du Protectorat marocain (1936-1956)*, Paris, Publications de la société française d'Histoire d'Outre-mer, 2009.